الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إنشاء صندوق بطالة مؤقت

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى إنشاء صندوق بطالة مؤقت مع أسبابه الموجبة.

للتفضل بالاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم

بيروت

هادي ابو الحسن

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى إنشاء صندوق بطالة مؤقت

مادة وحيدة:

أولاً: ينشأ لدى وزارة العمل صندوق يسمى "صندوق البطالة".

ثانياً: يدار الصندوق المذكور أعلاه من قبل لجنة تتألف من:

وزير العمل رئيساً.

مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عضواً.

رئيس الهيئة العليا للإغاثة عضواً.

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية عضواً.

مدير عام وزارة المالية عضواً.

يكلف وزير العمل موظف من الفئة الثالثة في وزارة العمل بأعمال امانة السر.

ثالثاً: يتولى الصندوق تأمين راتب شهري يعادل نصف الحد الأدنى الرسمي للأجور للبنانيين اللذين فقدوا مدخولهم بسبب الأوضاع الاقتصادية اعتباراً من تاريخ 2019/11/1.

رابعاً: يمكن للجنة إدارة الصندوق التحقق من المعلومات حول الاشخاص المذكورين في البند ثالثاً من خلال أي مرجع وبأي وسيلة.

خامساً: يعاقب كل من يقدّم للجنة معلومات مغلوطة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 463 من قانون العقوبات.

سادساً: يمنح راتب البطالة إلى الأشخاص المذكورين في البند ثالثاً اعتباراً من تاريخ 2019/11/1 أو من تاريخ فقدانهم عملهم بعد هذا التاريخ.

سابعاً: يموّل الصندوق من:

تحويل الأموال المرصدة في الموازنة العامة لهيئة الاغاثة.

مساهمات الدولة.

التبرعات والهبات المحلية والخارجية.

ثامناً: يستمر عمل الصندوق لمدة 18 شهر اعتباراً من تاريخ 2019/11/1.

تاسعاً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت:

هادي ابو الحسن

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لما كانت الاوضاع الاقتصادية في لبنان أخذت تتدهور منذ فترة ووصلت بعد 2019/10/17 إلى شلل شبه تام.

ولما تتابعت هذه الاوضاع في التراجع وأدت الى اقفال العديد من المؤسسات التجارية والصناعية.

ولما كان هذا الاقفال للمؤسسات المذكورة أدى حكماً الى صرف العديد من الاجراء وانقطعت بالتالي مداخيلهم كما مداخيل العديد من اصحاب المهن الحرة لا سيما الصغيرة منها.

ولما كان لبنان قد اصيب، مثل العديد من الدول، بجائحة الكورونا أدت إلى اعلان التعبئة العامة واقفال العديد من المؤسسات والحد من التنقل والانتقال حفاظاً على السلامة العامة ومنع انتشار الوباء.

ولما كانت نتيجة التعبئة العامة، والتي كانت ضرورية، المساهمة في التردي الاقتصادي وبالتالي فقدان العديد من اللبنانيين لعملهم ومورد رزقهم، فأتت لتزيد الاوضاع الاقتصادية تردياً.

لكل ما ورد أتينا باقتراحنا المعجل المكرر المرفق آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته واقراره.

بيروت:

هادي ابو الحسن